الأنباء
الاربعاء 3 ابريل 2013

تقرير البورصة اليومي

نشاط الأسهم القيادية والرخيصة عزز المكاسب

واصل سوق الكويت للأوراق المالية نشاطه الملحوظ خلال جلسة تعاملات أمس، وذلك على وقع عمليات شراء واسعة شملت العديد من الأسهم القيادية والرخيصة على حد سواء.

وجاء النشاط الايجابي على عدد من الأسهم القيادية في مقدمتها سهمي الوطني وبيتك لتعزز الثقة في السوق وتزيد من حجم الاقبال على الشراء خاصة وان هناك الكثير من الأسهم المرتبطة بالأسهم القيادية.

واستمر المؤشر السعري في مواصلة تحقيق المكاسب، حيث اضاف بنهاية تعاملات جلسة أمس 23,16 نقطة الى مكاسبه السابقة ليصل المؤشر الى مستوى 6759,5 نقطة ليقترب المؤشر العام خطوة واسعة من استرداد مستوى 6800 نقطة الذي خسره خلال تعاملات الأسبوع قبل الماضي جراء عمليات تصحيح جزئي شملت أعدادا كبيرة من الأسهم الرخيصة، حيث خسر المؤشر خلال جلستين فقط أكثر من 200 نقطة.

وحقق المؤشر الوزني هو الآخر ارتفاعا جديدا بلغ 2,9 نقطة وصل بها الى مستوى 436,3 نقطة، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بشكل لافت، اذا بلغت مكاسبه 8,7 نقاط ليصل الى مستوى 1039,9 نقطة.

وشهدت الجلسة هدوءا نسبيا في بداية التعاملات مع جنوح للانخفاض جراء عمليات بيع لعدد من الأسهم الرخيصة في مقدمتها سهم تمويل الخليج الذي تراجع بعد تداولات متوسطة مقارنة بالجلسات الأخيرة، اذ بلغت كميات التداول 48,7 مليون سهم وهو ما يشير الى هدوء الأوضاع على مستوى السهم الذي كان محط اهتمام المتداولين ومسؤولي السوق على حد سواء نتيجة عمليات بيع على المكشوف.

وتعرضت مجموعة أخرى من الأسهم الى عمليات بيع منها ايفا والمال واكتتاب وعقارات الكويت وأدنك ومنشآت ودانة وانوفست، وهو ما أدى الى تراجع المؤشر السعري خلال التعاملات وخاصة خلال النصف الأول من الجلسة، فيما نشطت مجموعة كبيرة من الأسهم الأخرى في قطاعات متنوعة وهو ما أدى الى تحسن أداء المؤشر بشكل عام، ومن هذه الأسهم الخليجي ونور والتجارية وأبيار وصناعات والمعدات والتخصيص وبتروغلف ومشرف ومبرد، كما نشطت بشكل لافت الأسهم المرتبطة بسهم اجيليتي وحققت جميعها ارتفاعات جيدة.

وحظيت بعض الأسهم القيادية وخاصة في القطاع البنكي بإقبال المتداولين منذ بداية التعاملات وكانت أنشط هذه الأسهم الوطني وبيتك وبرقان واجيلتي وهو ما أدى إلى تحسن أداء المؤشرين الوزني وكويت 15 وخاصة الأخير الذي حقق ارتفاعا لافتا لم يشهده منذ فترة.

وقبل الإغلاق بلحظات زادت مكاسب المؤشرات على إثر زيادة عمليات الشراء الانتقائية، الأمر الذي أدى إلى زيادة القيمة النقدية بشكل لافت مقارنة مع جلسة أول من أمس، حيث زادت بنسبة 18,8٪.

ورغم استمرار النشاط الصعودي للسوق إلا أن الحذر من ظهور عمليات بيع واسعة بهدف التصحيح يخيم على السوق ويحد من التوسع في العمليات الشرائية الى حد ما.

مؤشرات السوق

ارتفع المؤشر السعري بمقدار 23,16 نقطة ليصل المؤشر إلى 6759,5 نقطة بنسبة ارتفاع 0,32٪، كما ارتفع المؤشر الوزني بمقدار 2,92 نقطة ليصل إلى 426,34 نقطة بنسبة ارتفاع 0,67٪، وارتفع كذلك مؤشر كويت 15 بمقدار 8,7 نقاط ليرتفع إلى مستوى 1039,9 نقطة بنسبة ارتفاع 0,84٪.

وبلغ إجمالي الأسهم المتداولة 502,7 مليون سهم نفذت من خلال 8806 صفقة بقيمة بلغت 52,9 مليون دينار، وارتفع اداء متغيرات السوق بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت الكميات بنسبة 1,4٪، كما ارتفعت الصفقات بنسبة 6,5٪ وارتفعت القيمة بنسبة 18,8٪.

واستحوذت اسهم 5 شركات على 15,3 مليون دينار تشكل نحو 29٪ من إجمالي القيمة، تصدرها سهم المعدات من خلال استحواذه على 4,2 ملايين دينار تشكل 7,9٪ من اجمالي القيمة النقدية، كما استحوذت اسهم 5 شركات على 39,4٪ من إجمالي كميات التداول تصدرها سهم الاثمار من خلال تداول 62,9 مليون سهم تشكل نحو 12,5٪ من إجمالي كميات التداول.

● شريف حمدي

أرقام ومؤشرات

23.1
نقطة ارتفاع المؤشر السعري بنسبة 0,34٪، وارتفع المؤشر الوزني بنسبة 0,67٪، كما ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 0,84٪.

502.7
مليون سهم تم تداولها بقيمة بلغت 52,9 مليون دينار.

15.3
مليون دينار قيمة تداولات اسهم 5 شركات استحوذت على 29٪ من إجمالي القيمة تصدرها سهم المعدات بنسبة 7,9٪.

9
قطاعات ارتفعت مؤشراتها بشكل متفاوت تصدرها قطاع الخدمات الاستهلاكية بواقع 6,9 نقاط، وتراجعت مؤشرات قطاعين فقط تصدرها قطاع التكنولوجيا بمقدار 3,5 نقاط.

تعديل مسمى الرئيس التنفيذي لـ«وربة للتأمين»

اعلنت شركة وربة للتأمين أنه تم تعديل المسمى الوظيفي للرئيس التنفيذي للشؤون المالية وإدارة المخاطر حاتم مصطفى سليم، علما ان تاريخ تعيينه بالشركة هو 2 يناير 2013.

قبرص تعيّن جورجياديس وزيراً للمالية

نيقوسيا ـ رويترز: عينت قبرص هاريس جورجياديس وزيرا للمالية خلفا لميخائيل ساريس الذي استقال في وقت سابق امس. وقال بيان حكومي إن جورجياديس سيتولى مهام منصبه الجديد اليوم الأربعاء. وكان جورجياديس يشغل منصب وزير العمل ونائب وزير المالية في الحكومة القبرصية التي تشكلت قبل شهر فقط وتواجه أزمة مصرفية حادة بعد فرض خسائر على أصحاب الودائع في إطار حزمة إنقاذ بعشرة مليارات يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

ودائع البريطانيين ستعفى من الضرائب بعد نقلها إلى فرع «ليكي» بقبرص

لندن ـ كونا: أكدت هيئة الرقابة المالية الجديدة لبنك انجلترا ان ودائع نحو 15 ألف بريطاني بقيمة 270 مليون جنيه استرليني ستعفى من الضرائب المستحقة عليها بعد نقلها من بنك ليكي القبرصي فرع بريطانيا الى فرع البنك في قبرص وفق أنظمة بريطانية.

وذكرت الهيئة في بيان أن الودائع المذكورة في البنك الذي تعصف به أزمة مالية ستستفيد من خطط التعويضات بحيث يضمن لكل مودع بريطاني مبلغ 85 ألف جنيه استرليني.

وتعمل هيئة الرقابة المالية لبنك انجلترا من اجل ايجاد خطط للتوصل الى تسوية تهدف الى حماية زبائن بنك ليكي فرع بريطانيا بعد ان اعلنت السلطات القبرصية انها ستغلق البنك وتدمجه مع بنك قبرص. ويخشى أصحاب الودائع في قبرص إرغامهم على قبول خسائر تبلغ نسبتها نحو 60٪ في اطار حزمة الانقاذ الأوروبية بهدف انقاذ قبرص من الافلاس.

غرفة التجارة البريطانية تتوقع تجنب الوقوع بركود اقتصادي

لندن ـ كونا: توقعت غرفة التجارة البريطانية ان تتجنب بريطانيا وقوع ركود اقتصادي بفضل المستويات شبه القياسية للصادرات من قبل قطاع الخدمات. وكشف احدث استطلاع اقتصادي اجرته غرفة التجارة البريطانية ان طلبات الصادرات من قبل قطاع الخدمات الذي يمثل اكثر من ثلاثة ارباع الناتج الاقتصادي في بريطانيا ارتفعت لتتجاوز اعلى مستوياتها على الاطلاق التي حققتها في عام 1994 خلال الثلاثة اشهر الاولى من العام الحالي. ولفتت الدراسة التي اجريت على اكثر من سبعة آلاف شركة الى نمو الثقة بالاعمال التجارية في الوقت الذي تتطلع الشركات الى الاستثمار في اعمالها بشكل اكبر. وأظهر الاستطلاع وجود تحسن في قطاع التصنيع والخدمات على حد سواء على الرغم من قلة فرص العمل. وقال كبير الاقتصاديين في غرفة التجارة البريطانية ديفيد كيرن ان النتائج اظهرت ان الاقتصاد مستمر في النمو في الاشهر الثلاثة الاولى من العام الحالي. وأضاف ان «هذه الدراسة تعزز تقييم الغرفة بأن احصاءات الناتج المحلي الاجمالي الصادرة عن مكتب الاحصاءات الوطنية بالغت في توقعاتها بضعف الاقتصاد البريطاني وتقلبه».

الشمالي: الكويت تركز على الصالح العام وتحرص على فاعلية الهيئات المالية العربية

دبي ـ كونا: قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي ان الكويت تركز على الصالح العام وتحرص على فاعلية الهيئات المالية العربية وذلك خدمة للعمل العربي المشترك.

جاء ذلك عقب ترؤسه وفد الكويت الى الاجتماعات السنوية للهيئات المالية العربية والاجتماع الرابع لمجلس وزراء المالية العرب المقام تحت رعاية نائب رئيس دولة الامارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم.

وقال الوزير الشمالي في تصريح للصحافيين ان من أهم ما تمت مناقشته في هذه الاجتماعات هو الزيادات التي طرحت خلال القمة الاقتصادية التي عقدت أخيرا في المملكة العربية السعودية وإمكانية زيادتها من خلال المساهمين في الهيئات المالية العربية.

وأضاف انه تم الاتفاق على أن يكون جزء من هذه الزيادات برسملة الاحتياطات الموجودة والجزء الآخر تقسم فيه المبالغ خلال هذه المرحلة لأنها قد تكون مرتفعة على بعض الدول فيتم تقسيمها على خمسة أقساط سنوية.

وأشار الى انه تمت ايضا الموافقة على التقارير السنوية والخطط الموجودة لدى الهيئات المالية العربية ومن بينها تقارير وخطط الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وتقارير وخطط صندوق النقد العربي.

وعقب الجلسة الافتتاحية التي دشنها نائب حاكم دبي وزير المالية الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم عقدت الجلسات المغلقة وترأس الوزير الشمالي ومحافظ بنك الكويت المركزي د. محمد الهاشل وكبار المسؤولين في وزارة المالية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والهيئة العامة للاستثمار اجتماعات الهيئات المالية العربية والاجتماع الرابع لمجلس وزراء المالية العرب.

وتضمنت تلك الاجتماعات «اجتماع مجلس المساهمين في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي» و«الاجتماع السنوي لمجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا» و«اجتماع مجلس المساهمين للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات» و«الاجتماع السنوي لمجلس محافظي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» و«الاجتماع السنوي لمجلس محافظي صندوق النقد العربي» اضافة إلى «اجتماع الدورة الاعتيادية الرابعة لمجلس وزراء المالية العرب». يذكر أنه شارك في تلك الاجتماعات وزراء المالية والاقتصاد في الدول العربية ومحافظو المصارف المركزية العربية والمديرون العامون لمؤسسات التمويل العربية اضافة إلى عدد من المراقبين الإقليميين والدوليين والوفود المشاركة.

خلال ندوة نظمتها حول التعديلات الجديدة

«جمعية المحاسبين»: قانون الشركات الجديد استحدث أحكاماً أغلقت العديد من التأويلات

جانب من الندوة

نظمت جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أمس الأول ندوة حول التعديلات الجديدة على قانون الشركات التجارية وشارك فيها رئيس مجلس إدارة الجمعية نادر حمد الجيران وعضو مجلس الإدارة بدر خالد المطيري، ويأتي تنظيم هذه الندوة من منطلق اهتمام الجمعية بقضايا الرأي العام وتسليط الضوء على ما يستجد من تلك القضايا، بالإضافة إلى أبرز التعديلات التي طرأت على بعض مواد القانون التجاري.

في البداية، قال رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية د.نادر الجيران إن الجمعية لا تدخر جهدا في سبيل المشاركة بمواكبة القوانين الجديدة للدولة، وتهدف الجمعية من تلك الندوات الى تسليط الضوء على أهم المشاكل التي تناولتها الساحة المحلية ودور الجمعية في تلك القضايا.

وأضاف أن الجمعية حرصت دائما على تطوير المهنة بما يعود بالفائدة على المحاسبين والمراجعين ومراقبي الحسابات، واطلاعهم على أي مستجدات تطرأ على العمل وأداء المهنة في الكويت، وان جمعية المحاسبين كانت وما زالت تشارك في جميع القوانين واللوائح التي تهم مهنة المراجعة والمحاسبة في الكويت، خصوصا قانون الشركات الجديد.

من ناحيته، قال المستشار محمود عزت أحد المستشارين القانونيين في الكويت والمساهمين في قانون الشركات الجديد إن القانون أفضل بكثير مما كان عليه قانون الشركات القديم، مشيرا إلى أن قانون الشركات الجديد أتى بتصور وفلسفة معينة، وهو أفضل بكثير مما كان عليه قانون الشركات القديم، إذ استحدث أحكاما تفصيلية في باب القواعد العامة تنظم أحكام الشركات، وهذه الأحكام التفصيلية أغلقت الكثير من الجدل حول التأويلات التي كانت تظهر لدى عرض أي نزاع أمام المحاكم.

وأشار عزت الى إن قانون الشركات الجديد نظم بعض الأمور التي لم يكن يعرفها قانون الشركات القديم، كتنظيم السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، والاكتتاب الإلكتروني، وقنن في المادة 15 منه أوضاع معاملات الشركات الإسلامية، معتبرا أن أحكاما كثيرة وردت في التعديلات قصد بها التيسير والمعالجة على نحو أفضل من زاوية مختلفة عن الزاوية التي وردت في قانون الشركات.

وأضاف أنه لم يحدث في السابق أن صدر تشريع وبعد صدوره بمدة لم تتجاوز 4 أشهر يصدر تعديل على هذا التشريع، معتبرا أن هذه المسألة تعكس وجود تطور في علاقة المؤسسة التشريعية بجماعات الضغط، وتطور في علاقة السلطة التنفيذية بجماعات الضغط، أي انها أصبحت تتأثر بجماعات الضغط، كجمعية المحاسبين واتحاد المصارف، اللذين أبديا ملاحظاتهما على بعض مواد القانون وتمت الاستجابة إليهما وتعديل بعض مواد القانون بمدة لم تتجاوز 4 أشهر، ما يعكس حالة لم تكن موجودة في السابق.

من جانبه، أوضح عضو مجلس الإدارة وأمين الصندوق في جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية محمد خليل المصيبيح إنه «إيمانا من الجمعية بهذا الدور الفعال، فقد أقامت الجمعية هذه الندوة لمناقشة التعديلات الجديدة على قانون الشركات التجارية، وذلك للاطلاع على هذه التعديلات ومناقشتها من جميع الجوانب ومعرفة أثرها على الشركات ذات العلاقة والنظر في أفضل السبل للتعامل مع هذه التعديلات».

وأشار المصيبيح إلى ضرورة قيام الشركات بتعديل أوضاعها توافقا مع هذه التعديلات الجديدة «وذلك كي لا تتعرض للمساءلة القانونية مستقبلا».

وأضاف المصيبيح أن من أهم تعديلات بعض مواد المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2012 بإصدار قانون الشركات مقابل المادة وتعديلاتها هي المادة (2) على الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون أن توفق أوضاعها طبقا لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ سريانه ووفقا لما تحدده اللائحة التنفيذية، وتحدد اللائحة التنفيذية قواعد وضوابط توفيق أوضاع الشركات القائمة وفقا لأحكام القانون الجديد.

وقال ان من بين المواد التي تم تعديلها المادة (214) والتي تنص على أن ينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس، ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء إلى جانب الاختصاصات الأخرى التي يبينها عقد الشركة، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصه.

ويكون للشركة رئيس تنفيذي يعينه مجلس الإدارة من غير أعضاء المجلس، يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة. وينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري رئيسا للمجلس ونائبا للرئيس، ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة في علاقاتها مع الغير وأمام القضاء إلى جانب الاختصاصات الأخرى التي يبينها عقد الشركة، ويعتبر توقيعه كتوقيع مجلس الإدارة في علاقة الشركة بالغير، وعليه تنفيذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، أو قيام مانع لديه من ممارسة اختصاصه.

ويكون للشركة رئيس تنفيذي أو أكثر يعينه مجلس الإدارة من أعضاء المجلس أو من غيرهم، يناط به إدارة الشركة ويحدد المجلس مخصصاته وصلاحياته في التوقيع عن الشركة، ولا يجوز الجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي. وبين انه من بين المواد المعدلة المادة (240) والتي تنص على ان يخضع التصويت على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة في شركات المساهمة العامة لنظام التصويت التراكمي، والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات. ويجوز أن ينص عقد الشركة على نظام التصويت التراكمي بشأن انتخاب أعضاء مجلس إدارة الشركة، والذي يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها لمرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات.

● أحمد مغربي

احتفاء بأولى رحلاتها القادمة من «مطار صبيحة» في إسطنبول

«التركية» تقيم حفلاً في مطار الكويت الدولي

مجموعة من موظفي الخطوط الجوية التركية والطيران المدني

أقامت «الخطوط الجوية التركية»، الناقل الوطني لتركيا والحائزة على جائزة أفضل ناقل في أوروبا، حفلا خاصا في «مطار الكويت الدولي» للاحتفال بإطلاق رحلات مباشرة إلى الكويت من «مطار صبيحة كوكجن الدولي» في اسطنبول مع عزم الشركة مضاعفة عدد رحلاتها في البلاد بحلول فصل الصيف. وتعد هذه الزيادة في عدد الرحلات الجوية المتجهة إلى الكويت دليلا على النمو القوي الذي حققته «الخطوط الجوية التركية» بواقع 67٪ في حركة المسافرين بالبلاد خلال العام المنصرم مقارنة مع عام 2011، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على حالة الزخم التي تعيشها أسرع شركات الطيران نموا في العالم، والتي تنقل المسافرين إلى 221 وجهة ضمن 98 بلدا في أضخم شبكة وجهات تمتلكها شركة طيران في العالم. وكان في استقبال الرحلة الأولى التي حطت في الكويت العاصمة قادمة من «مطار صبيحة كوكجن الدولي» في الأول من أبريل الجاري مجموعة من كبار مسؤولي «مطار الكويت الدولي» و«الخطوط الجوية التركية» يتقدمهم مدير عام الخطوط الجوية التركية في الكويت آدم جيلان ومراقب الخدمات الجوية في مطار الكويت الدولي ياسر ميرزا، حيث تم تقديم باقات الزهور للمسافرين بهذه المناسبة. وفي إطار تعليقه على هذا الحدث، قال مدير عام شركة «الخطوط الجوية التركية» في الكويت آدم جيلان: «ضمن إطار خطة التوسع التي تقوم بها شركة «الخطوط الجوية التركية» في الكويت، يسرنا إطلاق رحلات مباشرة من وإلى «مطار صبيحة كوكجن الدولي» في اسطنبول والذي يحظى بشعبية متزايدة كمركز دولي للسفر على الجانب الآسيوي من المدينة». واحتفاء بتشغيل الخط الجديد، أطلقت «الخطوط الجوية التركية» باقة من الأسعار الافتتاحية لرحلات الذهاب والإياب تبدأ اعتبارا من 31 دينارا شاملة الرسوم والضرائب من الكويت العاصمة إلى «مطار صبيحة». وستبدأ الخطوط الجوية التركية من 1 أبريل إلى 4 يونيو بتسيير 5 رحلات أسبوعية من الكويت الى مطار صبيحة ومن 5 يونيو إلى آخر أسبوع في أكتوبر المقبل سيكون هناك رحلة يوميا إلى مطار صبيحة.

«الجمان»: بعض المستثمرين الإستراتيجيين مازالوا يعززون حصصهم في بعض الشركات المدرجة

أفاد مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية بان بعض المستثمرين الاستراتيجيين مازالوا يعززون حصصهم في بعض الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، ضاربا مثالا على ذلك بفترة الأسبوع الماضي المنتهي في 28 مارس. واضاف «الجمان» في تقريره عن حركة الملكيات المعلنة في الشركات المدرجة في البورصة خلال الاسبوع المنتهي في 28 مارس الماضي، ان شركة إستراتيجيا استأنفت زيادة ملكيتها المعلنة في «المركز»، وهذه المرة بمقدار 1,700 نقطة مئوية من 7,540 إلى 9,240٪، كما واصلت مؤسسة جاسم محمد الموسى للتجارة العامة رفع حصتها في «المعدات»، وذلك بمقدار 1,500 نقطة مئوية من 7,000 إلى 8,500٪، كما استمرت شيخة خالد إبراهيم الرقم دعم مركزها في «المستقبل» بمقدار 0,520 نقطة مئوية من 9,723 إلى 10,243٪. وأوضح «الجمان» انه وبعد إعادة سهم «الصناعية» إلى التداول خلال الأسبوع المشار إليه، قامت الشركة المذكورة برفع حصتها في «صيرفة» بمقدار 0,325 نقطة مئوية من 10,506 إلى 10,831٪، وعلى صعيد متصل، خرجت «الصفوة» من قائمة كبار ملاك «الصناعية»، حيث كانت تمتلك 5,666٪ من رأسمالها نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 21 مارس الماضي.

أما عمليات خفض الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 28 مارس فقد اشار «الجمان» الى انها اقتصرت على عمليتين، الأولى: خفض «بيتك» لحصته في «الإنماء» بمقدار 1,030 نقطة مئوية من 57,580 إلى 56,550٪، والثانية: تراجع ملكية «تجاري» في «صافتك» بمقدار 1,037 نقطة مئوية من 9,000 إلى 7,963٪، بينما لم يتم رصد أي عمليات لدخول مساهمين في قوائم كبار الملاك خلال الأسبوع المذكور.

وذكر «الجمان» ان مصدر بيانات التحليلات أعلاه هو الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، والذي يفصح عن الملكيات في الشركات المدرجة التي تساوي وتزيد عن 5٪ من رأسمالها.